

التغيير: من القمة أو من القاعدة؟ 2

أيوب بابو بارزاني 2021/8/26

تونس ربما مثال جيد في مبادرات الإصلاح من القمة نحو القاعدة، في إثر عودة الاحتجاجات إلى عدد من المدن التونسية، اتخذ الرئيس قيس سعيد بشخصيته القوية والنظيفة عدة قرارات، بدأها في 25 تموز/يوليو الماضي، معلناً إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، وتوليه السلطة التنفيذية، وتجميد عمل المجلس النيابي، وذلك بعد ترأسه اجتماعاً طارئاً للقيادات العسكرية والأمنية. وانحاز الجيش التونسي للرئيس سعيد وقد تبدأ الحركة التصحيحية بتنفيذ المادة 163 التي ستقضي التحويلات الخارجية للأحزاب والنواب والسياسيين. ومن المبكر القول كيف سنتهي هذه الإصلاحات الجريئة والواعدة في تونس.

للأسف الشديد، لا أعتقد أن هذه الظاهرة التونسية ستتكرر لا في بغداد ولا في أربيل، فجميع الشخصيات التي باركها بريمر وسلطة الاحتلال، متورطة في عمليات فساد ضخمة على مستويات مختلفة ودرجات متفاوتة، ولا توجد شخصية لها كاريزما قيس سعيد وسمعته ومؤهلاته والثقة العالية بالنفس.

الشعب التونسي هو الذي أطاح بنظام زين العابدين بن علي عام 2011، في حين الاحتلال الأمريكي هو الذي قضى على نظام صدام حسين، ودمر كافة مؤسسات الدولة، وجاء بمجموعات من المعارضة من وراء الحدود وسمحوا لها بالتزوير والفساد والنهب وبقوا في الحكم إلى يومنا هذا بعد أن تحولت إلى كيانات فاحشة الثراء وبقائها مرتبطة بالحماية الخارجية.

ثم إن التقاليد الديمقراطية وتجذر مؤسسات الدولة وممارسة الحريات أكثر رسوخاً في تونس، فالنقابات العمالية والأحزاب السياسية فاعلة وواعية رغم تعرضها إلى القمع والاضطهاد من قبل أجهزة النظام السابق، كما بقي ولاء الجيش التونسي أولاً وأخيراً للوطن، في حين تشكيله الجيش العراقي وجهاز المخابرات والجهاز الحكومي وفق الإرادة الأمريكية يجعله مختزلاً ومصمماً لأداء أدوار أخرى غير الدفاع عن الوطن. فالمهمة الرئيسية لأي جيش وطني هو رفض الاحتلال. وقوع مدينة الموصل في ظرف ساعات ومناطق الأيزيدية في سنجار دون إطلاق رصاصة واحدة، شاهد حي على مدى وطنية تلك القوات التي درّبها الأمريكان، وفي هذه الأيام صورة تبخر الجيش الافغاني أمام تقدم قوات طالبان خير دليل على أن المحتل لا يؤسس جيش وطني. ودور الجيش السعودي والاماراتي في اليمن مؤشر على الدور الوظيفي المناط بهما أمريكياً وغريباً.

عامل نظام البعث الشعب العراقي كقطع فسق كرامته وأذله لقاء لقمة عيش ذليلة وسعى إلى تغيير سلوكه وقيمه لإخضاعه بالكامل، ثم تحويله إلى مواطن مسلوب الإرادة وفاقد الشخصية. وقد يفسر هذا إلى حدود معينة استمرار منظومة الفساد الكردية والعربية في الحكم إلى يومنا هذا في أربيل وبغداد، وبسبب الاستبداد المزمن والانغلاق السياسي، فقد المجتمع الكثير من قيمه الأخلاقية وفضائله الموروثة مما أدى إلى انتشار الأحقاد والضغائن والأكاذيب وهي البيئة الحاضنة لنجاح خطط الأعداء في نفس المجتمعات من الداخل وبايدي أبنائها، فيزدهر "الاعلام الهابط" في العديد من مواقع التواصل الاجتماعي. وتقف أجهزة مخابرات معادية لحقوق الشعب الكردي وراء توجيه العديد من هذه المواقع والفضائيات.

الضمانة الأكثر فعالية في افشال الحكومات الوطنية وحركات التحرر الشعبية في تحقيق أهدافها، هو فرض شخصية أو عائلة أو نخبة غير مؤهلة في مركز القرار، والتأكد من جشعها اللامحدود للثراء والتعطش للسلطة ومستعدة لتبني الأجنحة الخارجية للحفاظ على امتيازاتها المالية المتنامية. وفي الواقع وجدت سلطات الاحتلال الأمريكية ما تحتاجه من أدوات محلية أثناء احتلالها للعراق، فتشابكت مصالح الطرفين بقوة وعلى حساب كرامة واستقلال الوطن والمواطن.

في الوضع الراهن لا توجد معطيات إيجابية، توحى، أنّ الحياة السياسية في كردستان تتحسن وإيجاد الحلول ولو بحدّها الأدنى. فمشهد سحق أبسط حقوق الإنسان وجعل المواطن متسولاً لا حول له ولا قوة وازدياد ظاهرة تقديس «زعيم» القبيلة والعشيرة، من قبل الشرائع الفقيرة ليتصدق عليهم فتات قوتهم اليومي، وفي المشهد المقابل ترف وبيذخ حيث زعيمهم وأزلامه والحاشية يتمتعون بثرواتهم الخيالية التي راكموها بالفساد والنهب.

ليس من شك أن طريق التغيير السياسي في العراق مغلق تماماً، والتلويح بورقة الانتخابات المقبلة "النزبية" في شهر أكتوبر المقبل هو لامتناس السخط الشعبي ولتضليل الجماهير خلال زرع وهم أنهم أحرار في اختيار قادتهم بصورة ديمقراطية وشفافة. ففي حوزة الأحزاب الكردية الحاكمة المال الفاسد الذي يحدد سير العمليات الانتخابية، والجهاز القضائي الكردي فاسد لوقوعه تحت النفوذ الحزبي، وتحت امره الحزبان الحاكمان قوات مسلحة وأجهزة أمنية تعدّ بعشرات الآلاف تأتمر بأوامر الأسر الحاكمة. وسبق وأن أشرت مرات عديدة أن الانتخابات في كردستان لا تعني شيء آخر غير "تجديد البيعة" لنفس القيادات الفاسدة!

المشكلة الرئيسية هي في تشرذم الشرائع المثقفة الكردية على عدة أحزاب متناحرة، وبصعب التوفيق بين المصلحة الثلاثية الأبعاد: المصلحة الشخصية، مصالح الجماهير الواسعة والخضوع لأوامر القيادة الحزبية. والكثيرون يظنون أنهم عن طريق فضح جرائم وفساد الحكام وتقديم الأدلة كاف لردعهم، وهذا تصور خاطئ، بدون شك لو حصل ذلك في بلد مثل سويسرا لسقطت الحكومة خلال أيام. لكن في ظروف العراق ليس هذا مبعث قلق لدى النخب الحاكمة، فهم لا يبالون بالكلام عن سرقاتهم في شبكات التواصل الاجتماعية مالم تضبط المبالغ المسروقة وتعاد إلى الخزينة العامة ويدخل الجان السجن بعد محاكمته. فالمهم بالنسبة لهم هو الاحتفاظ بالمبالغ المسروقة.

ثم هناك منحي أن انتقاد السلطة وشمها كاف لجلب التغيير، أي الكلام عوضاً عن العمل النضالي، وهذا في الحقيقة يريح السلطة الحاكمة فتواصل استبدادها وفسادها فتتعمق مأساة ومعاناة شعبنا وتتضاعف لديه حالة القنوط والإحباط فيضطر إلى رفع راية الاستسلام بدل الانتفاضة بوجه الطغيان.

منذ زمن وصلنا إلى مفترق طرق، ولا مجال للتردد والانتظار، فالمواجهة مع "حكم العوائل الفاسدة" حتمي، فالسلطة أياً كانت هي في نهاية المطاف ممارسة بشرية وضعتها المجتمعات لجلب المصالح والفوائد والاستقرار والعدالة ودفع الفتن والمفاسد والمنغصات، فواجب طاعة

المواطن مقيد بتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، وان عجزت السلطة أو انحرفت عن المسار الوطني يتوجب على المواطن رفع راية "العصيان المدني" لإجبار السلطة على الإصلاح، وان لم تستجب وامعنت في الفساد والقمع فعلى الشعب رفع راية "الثورة" لإزاحة السلطة ومحاکمتها وانشاء نظام جديد لتحقيق المصالح والاهداف الوطنية والتي تخلى عنها النظام السابق.

اذن الواجبات السياسية صنفان، واجب الطاعة لقوانين الدولة، وواجب الدفاع عن الشرعية عندما تتعرض لسوء الاستخدام، وهدف الثورة لا يكون موجها لتدمير الدولة ومؤسساتها، انما محاولة لإنقاذها من الأنظمة الاستبدادية التي تستخدمها لمصالحها الشخصية الضيقة وتسببها في انتشار الفقر والتهميش.

كلما طال صبر الشعوب وسكنت عن مظالم السلطة الحاكمة كلما صعب التخلص منها، وهذا واضح في "ثورات الربيع العربي" وفشلها في تحقيق أماني الشعوب.

الوضع الحالي المتأزم في بغداد وأربيل يتطلب تحالفات عربية وكردية بعقلية ديمقراطية بين القوى التي لم تتورط في ملفات فساد ولديها مواقف وسمعة وطنية لا تشوبها شائبة ولديها الشجاعة الكافية. فأية انتفاضة بلا قيادة مخلصه وصلبة سوف تتعرض للضغوطات الخارجية والداخلية وستُدفع نحو الانحراف عن الأهداف الأصلية كما هو الحال في تونس وليبيا ودول أخرى. وعدد من النشطاء السياسيين الموجودين في بغداد وأربيل هم على علم بما آلت إليه الأوضاع السياسية، يؤكدون أن لا أمل في الوصول الى برّ الأمان إلا بتغيير جذري تبدأ من القاعدة.